مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية
المجلد 04 ، العدد 01
السنة 2022، ص183-ص205

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من ظاهرة البطالة بولاية سعيدة

Small and medium enterprises and their role in reducing unemployment in Saida state

ڤـورايـة بلبشـيـر [1] هجيرة بلبشير [2] حميد بوزيدة [3]

[1] جامعة مولود معمري بتيزي وزو (الجزائر)
gouraya.belbachir@ummto.dz

[2] جامعة الجزائر 1 بالجزائر (الجزائر)
hadjira.belbachir@yahoo.fr

[3] جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس (الجزائر)
bouzidah35@yahoo.fr

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/03/18	2022/03/20	2022/03/31

الملخص:

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والتي تلعب دور محوري في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن جل اهتماماتها منصب على المشاريع الاستثمارية. فهناك إجماع على أهمية الدور الذي يقوم به هذا القطاع وأثره الإيجابي على تنمية الدخل ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل وزيادة المدخرات. إلا أن العديد من الدراسات والتجارب أثبتت إلى أن الكثير من تلك المؤسسات لم تؤدي دورها المطلوب ولم تحقق أهدافها المرجوة.

المؤلف المرسل: ڤـورايـة بلبشـيـر gouraya.belbachir@ummto.dz

حيث هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة والدور الذي يلعبه الصندوق الوطني لتامين البطالة عن طريق هذه المشروعات في توفير فرص العمل والحد من البطالة وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي على المستوى المحلي.

كما كشفت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سعيدة تعاني من بعض الصعوبات والقوانين غير مطبقة التي تؤدي بها في نهاية المطاف إلى الفشل والإفلاس في كثير من الحالات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مناصب الشغل - ظاهرة البطالة - ولاية سعيدة.

Abstract:

The subject of small and medium enterprises is one of the important topics in economic studies, which plays a pivotal role in its economic and social aspects, given that most of its interests are focused on investment projects. There is a consensus on the importance of the role played by this sector and its positive impact on income development and its contribution to the GDP, creating job opportunities and increasing savings. However, many studies and experiences have proven that many of these institutions did not perform their required role and did not achieve their desired goals.

Where the study aimed to try to identify the reality of small and medium enterprises in the state of Saida and the role played by the National Fund for Unemployment Insurance through these projects in providing job opportunities, reducing unemployment and achieving development and economic progress at the local level.

The study also revealed that small and medium enterprises in the state of Saida suffer from some difficulties and unenforced laws that ultimately lead to failure and bankruptcy in many cases.

Keywords: small and medium enterprises - job positions - the phenomenon of unemployment - Saida state.

مقدمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا حيويا في الاقتصاد كونها أهم مصادر الدخل الوطني وأكثر القطاعات استيعابا لليد العاملة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية على كافة المستويات. حيث تعتبر سهلة التجسيد سواء من ناحية التمويل البسيط الذي يعود غالبا إلى شخص وحيد في إطار مؤسسات مصغرة أو من ناحية الخبرات والتي لا تستدعي مستوى عال من التكوين. وإنما تعتمد على أفكار بسيطة تقترن بقدرة ورغبة عاليتين في ممارسة نشاطهم.

فتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوري في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أن جل اهتماماتها منصب على المشاريع الاستثمارية، هذه الأخيرة تعد من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل.

من خلال هذا العرض تظهر جلياً ملامح الإشكالية وهي كالآتي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة على مستوى ولاية سعيدة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2018

المطلب الرابع: المشكلات والصعوبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: مفهوم البطالة

المطلب الأول: تعريف البطالة
المطلب الثاني: قياس البطالة
المطلب الثالث: أنواع البطالة
المبحث الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بولاية السعيدة
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية سعيدة
المطلب الثاني: مساهمة مختلف القطاعات في توفير مناصب العمل
المطلب الثالث: مجالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سعيدة
المطلب الرابع: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المطلب الخامس: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الجزائر

توجهت الكثير من دول العالم إلى الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لتكيف هيكل وآلية عملها مع البيئة والأسواق الداخلية والخارجية. هذا بالإضافة إلى قلة رأسمال التي تحتاج إليه. فالاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد هناك تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن التعريف الشائع في الإحصائيات الرسمية يرتبط في معظم الحالات بعاملين أساسيين هما عدد العاملين في المؤسسة الواحدة وحجم معاملاتها.

ويبقى معيار عدد العمال هو الأكثر شمولا إلا أن هناك نوع من الحيرة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعيار العددي وهذا أمر طبيعي لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق البنك الدولي

يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع وهي[1]:

- **المؤسسات المصغرة:** هي التي يكون فيها عدد العمال أقل من 10، وإجمالي أصولها أقل من 000 000 1 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 000 100 دولار أمريكي.
- **المؤسسات الصغيرة:** هي التي تضم لأقل من 50 عاملا، وكل من إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها لا يتعدى ثلاثة ملاين دولار أمريكي.
- **المؤسسات المتوسطة:** يكون عدد عمالها أقل من 300 آلاف عامل، في حين إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى خمسة عشر مليون دولار أمريكي.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق السوق الأوروبية المشتركة – MEEC:

المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد عمالها عن مئة 100 عامل. في حين تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة، تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة، حيث تعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد عمالها عن مئتي 200 عامل[2].

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري

اعتمد الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي2017، والذي ينص على ما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات: تُشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية"[3]. بحيث يُقصد بالاستقلالية أن لا يُمتلَك رأسمالها بمقدار25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجدول الموالي يوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري:

الجدول (1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التشريع الجزائري

الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسات مصغرة	1 – 9	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
مؤسسات صغيرة	10 – 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
مؤسسات متوسطة	50 - 250	من 400 مليون إلى 4 ملايير	بين 200 و1 مليار

المصدر: تم إعداده بناء على: المادة 8، 9 و10 من القانون رقم 02/17 التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 10 جانفي2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، المنشورة في 11 جانفي 2017.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات وكذلك بمجموعة من السلبيات والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **سهولة التأسيس:** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يُقِيم مشروعا خاصا به، وحتى لو كان هناك ملاك فإن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة. نظرا لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة وبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها.
- **الاستقلالية في الإدارة:** تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية. مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.

- **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي:** يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة ومستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.
- **المرونة الكبيرة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة تتجسد في قدرها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها.
- **مركزا للتدريب الذاتي:** تعتبر مركزا ذاتيا لمالكيها والعاملين بها. وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة.
- **القدرة على جلب المدخرات:** تتسم بصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة مشاريعها، وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في توفير التمويل اللازم.
- **قصر فترة الاسترداد:** فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة صغر حجم الرأسمال المُستثمَر.
- **حرية الدخول والخروج من السوق:** نظرا لانخفاض قيمة الرأسمال الثابت وخاصة الآلات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقلة المخزون السلعي من المواد الأولية والمنتجات النهائية وارتفاع إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع، وسهولة تحويل أصول هذه المؤسسات إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح هذه المؤسسات الفرصة للدخول إلى السوق والخروج منه بحرية أكبر من المؤسسات الكبيرة[4].

الفرع الثاني: الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **معدلات الفشل العالية:** فهي أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من

كل 1000 مؤسسة صغيرة تقام 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من عشر سنوات.

- **الاعتماد على الخبرات الذاتية:** نقص وضعف الخبرة الإدارية والتسويقية[5]، اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعينها في مجالات العمل المختلفة يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **انخفاض مستوى التكنولوجيا:** لا تستعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستوى عالي من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة ولا يد عاملة ذو اختصاص عال.
- **تعدد أشكال الملكية:** تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غالب الأحيان طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم الرأسمال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.
- **انحفاض وفورات الحجم:** تتميز بانخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وذلك نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة هذه المؤسسات من نوع آخر من الوفورات هو وفورات التجمع، هذا ما يؤكد ضرورة إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية.
- **انخفاض القدرات الذاتية على التوسع والتطور والتحديث:** تتميز بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع والتطور والتحديث، نظرا لانخفاض طاقتها الإنتاجية وزيادة مسؤوليتها باستمرار ومتطلباتها المالية والفنية وازدياد وتيرة وسرعة التقدم والتطور التكنولوجي. ما يعطل قدرتها على التوسع والتطور والتحديث.

المطلب الثالث: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2018:

لقد تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة بعد صدور الأمر 03-01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 15 ديسمبر 2001، والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بها.

الجدول (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2018

السنة طبيعة م ص و م	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات الخاصة	686 825	747 387	820 194	896 279	1 013 637	1 060 025	**1 092 908**
عدد المؤسسات العمومية	561	547	544	532	438	264	**262**
المجموع	687 386	747 934	820 738	896 811	1 014 075	1 060 289	**1 093 170**

Source : Bulletins d'information statistique de la PME, Direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, Ministère de l'industrie et des mines, Algérie,
N° 21, Octobre 2012, P : 10 ; N° 23, Novembre 2013, P : 10 ; N° 25, Novembre 2014, P : 08 ; N° 27, Septembre 2015, P : 08 ; N° 29, Novembre 2016, P : 09 ; N° 31, Novembre 2017, P : 08. ; N° 33, Novembre 2018, P : 07.

فمن خلال الجدول أعلاه يتبين أن القطاع الخاص هو المستحوذ الأكبر على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال كامل الفترة، على عكس القطاع العمومي الذي يستحوذ على الصدارة في عدد المؤسسات الكبرى. حيث إرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال هذه الفترة من 386 687 مؤسسة ص و م في سنة 2012 إلى 170 093 1 مؤسسة في سنة 2018. فمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعبر عنها

مساهمة القطاع الخاص، وأن هذا التزايد المستمر في عددها يدل على وعي الدولة بمكانتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

المطلب الرابع: المشكلات والصعوبات التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تزايد الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية استجابة لإستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص[6]. وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر التمويل المتاحة في معظم دول العالم إلا إن الحصول على التمويل اللازم منها ليس بالعملية السهلة لكون الأمر يرتبط بتهيئة متطلبات إقناع الممولين بتقديم القروض الكافية لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال على مستوى دول الإتحاد الأوروبي نجد 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل[7].

كما ترجع صعوبة حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إلى أسباب عديدة كطبيعة المرحلة التي تمر بها المؤسسة، وكذا ضعف الجوانب الإدارية وقلة الضمانات التي تملكها هذه المؤسسات. وسيتم التوسع في هذه الأسباب والصعوبات التمويلية عموما في المحور القادم نظرا لحساسيتها وتأثيرها الكبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني

مفهوم البطالة

نتطرق في هذا المبحث لتحديد تعريف للبطالة في المطلب الأول، ثم ندرس قياس البطالة في المطلب الثاني، وأخيرا نحدد في المطلب الثالث أنواع البطالة.

المطلب الأول: تعريف البطالة

البطالة ظاهرة اجتماعية يصعب قياسها بدقة وهي تعني عدم وجود مناصب شغل للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات عمل (عرض قوة العمل). واقتصاديا تعني زيادة عرض العمل عن الطلب عن العمل.

كما يقصد بالبطالة عدم وجود فرص عمل لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه. كما تعني البطالة ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد.

المطلب الثاني: قياس البطالة

يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية للعلاقة بين السكان البطالين والسكان النشطين، ويعطي بالعلاقة التالية[8]:

معدل البطالة = (إجمالي عدد العاطلين عن العمل / إجمالي عدد السكان النشطين) * 100

المطلب الثالث: أنواع البطالة

تتمثل أنواع البطالة في الآتي:

- **البطالة الموسمية**

تحدث بسبب تغير الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الظروف المناخية أو المتغيرات الدورية[9]؛

- **البطالة الفنية**

هي إحلال التكنولوجيا الجديدة والمتطورة مكان اليد العاملة[10]؛

- **البطالة الهيكلية**

يظهر هذا النوع من البطالة بصورة مستقلة عن أي سبب خارجي وكأنها جزء من النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة؛

- **البطالة الاحتكاكية**

تعبر عن الفاصل الزمني بين التوقف عن العمل ومباشرة عمل جديد؛

- **البطالة الإجبارية**

تظهر عادة في حالات تسريح العمال أو تصفية الشركات؛

- **البطالة المقنعة**

يقصد بها أنه يوجد عدد كبير من العاملين يعملون في أنشطة إنتاجية والذين يمكن سحبهم دون ملاحظة أي تغيير في النتائج الكلية وهذا النوع من البطالة لا يخصص به وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية أي وجود تكدس من القوة العاملة في قطاع معين.

المبحث الثالث

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بولاية السعيدة

تتمثل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في عملية التشغيل، وكذا توفير مناصب الشغل بالمساهمة مع مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذا المساهمة في عملية الدعم التمويلي والمرافقة في إنجاح الاستثمارات الاقتصادية، وذلك ما نوضحه في مطالب ثلاث.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في ولاية سعيدة

تتوفر بولاية سعيدة مجموعة معتبرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3): تعداد كل من المؤسسات والعمال خلال 10 سنوات الأخيرة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد المؤسسات	116	136	389	141	146	96	34	08	21	1294
عدد العمال	203	242	713	213	235	237	57	20	65	2495

المصدر: تم إعداده بناء على معطيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات في سنة 2010 بلغ 116 مؤسسة وكانت توظف ما يقارب 203 عامل، أما في سنة 2011 بلغ عدد المؤسسات إلى 136 مؤسسة 242 عامل، أما في سنة 2012 نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات إلى 389 مؤسسة وتوظيف 713 عامل، ثم تليها سنة 2013 بلغ عدد المؤسسات 141 مؤسسة وتوظيف 213 عامل.

وفي سنة 2014 بلغ 146 مؤسسة 235 عامل، وأما في سنة 2015 نلاحظ انخفاض عدد مؤسسات بـ50 مؤسسة وتوظيف 237 عامل وهذا ما يفسر موت مجموعة من المؤسسات وذلك راجع إلى التعليمة الوزارية المتعلقة بتنمية البرامج التنموية التي لم يتم الشروع فيها وهذا ما أدى إلى غلق بعض المؤسسات.

وفي السنوات الأخيرة يبقى تناقص في عدد المؤسسات وعدد العمال وهذا راجع إلى التعليمات الوزارية المتعلقة بتنمية البرامج التنموية من طرف المصالح المعنية CNAS مفتشية العمل.

الشكل (1): منحنى الأعمدة يمثل تعداد المؤسسات والعمال خلال 10 سنوات الأخيرة

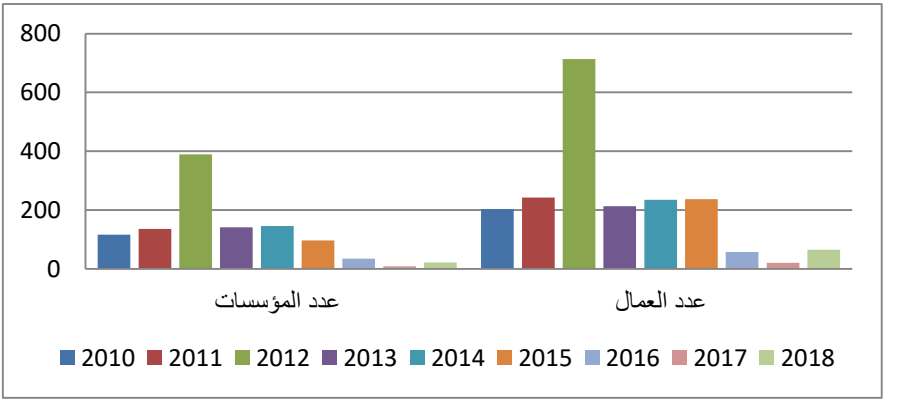

المصدر: تم إعداده بناء على معطيات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

المطلب الثاني: مساهمة مختلف القطاعات في توفير مناصب العمل

يمكن تلخيص مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في توفير مناصب العمل في الجدول الموالي.

جدول (4): يعتبر إلى تعداد المؤسسات حسب النشاط

القطاع	عدد العمال	نسبة العمال	عدد المشاريع	نسبة المشاريع
حرفي	190	7,61%	75	5,79%
صناعي	285	11,42%	82	6,33%
خدمات	385	15,43%	183	14,14%
بناء	182	7,29%	46	3,55%
فلاحة	574	23%	248	19,16%
نقل	879	35,23%	660	51%
المجموع	2495	100%	1294	100%

المصدر: تم إعداده بناء على معطيات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

من خلال الجدول يتضح أن قطاع النقل هو أكثر القطاعات التي توفر مناصب عمل بحيث بلغ في 9 سنوات الأخيرة 879 عدد العمال أي بنسبة 35,23% كما بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 660 أي بنسبة 51% من إجمالي المشاريع ثم يليها قطاع الفلاحة بنسبة تشغيل 23% أي 574 عدد العمال والمشاريع الممولة في هذا القطاع 248 أي نسبة 19,16%. وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الخدمات الذي وظف 385 عامل أي بنسبة 15,43% وذلك بتمويل 183 مشروع أي بنسبة 14,14%. فيما نجد أن قطاع الصناعي يوظف بشكل اقل من قطاعات السابقة بحكم طبيعة المنطقة أي أن الولاية ذات طابع فلاحي بدرجة أولى وخدماتي بحيث نجد أن القطاع الصناعي يوظف 285 عامل أي نسبة 11,42% وعدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 82 مشروع أي نسبة 6,33%، كما نلاحظ أيضا أن هناك قطاعات أخرى لا توظف إلا نسب قليلة جدا كقطاع الحرفي والبناء.

الشكل (2): منحنى الأعمدة يوضح تعداد المؤسسات حسب النشاط

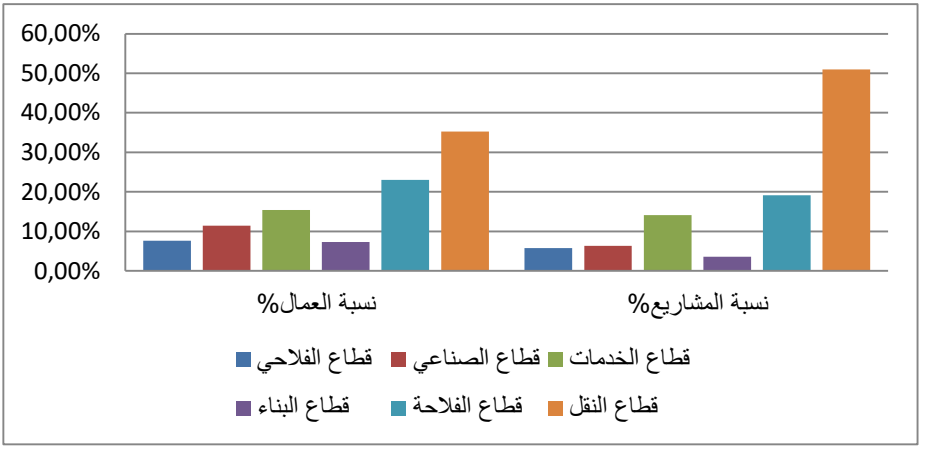

المصدر: تم إعداده بناء على معطيات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

المطلب الثالث: مجالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية السعيدة

يشير مفهوم الدعم إلى كافة الجهود الحكومية الرامية إلى تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الإصلاحات الاقتصادية سواء عن طريق الدعم التمويلي الذي يمنح ضمانات لفائدة المؤسسات وتقديم المتابعة التقنية، ضمان تسديد القروض وتغطية مخاطر السداد، المرافقة الاستثمارية المحلية في شكل مبادرات فردية وجماعية. أو الأجنبية من خلال تدابير الشراكة الأجنبية المختلفة، أو عن طريق الدعم والاستشارة والمرافقة لإنجاح مشاريع المبادرين ثم تحسين تنافسيتها الصناعية من خلال برامج التأهيل والتقييس. حيث بادرت الأجهزة الحكومية لإنشاء مؤسسات كفيلة بهذه الأنشطة المختلفة[11].

الفرع الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالتمويل المباشر للاستثمارات المقترحة لإنعاش خيار التوظيف الذاتي المستقل للأفراد وتقديم كل المعلومات الضرورية

المرتبطة بالاستثمار. وكذا المرافقة لما ينجزونه حسب ما أتفق عليه في دفتر الشروط بين المستثمر والوكالة. والجدول الموالي يوضح دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية سعيدة.

الجدول (5): دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الولاية	عدد المشاريع الممولة إلى غاية 31 ديسمبر 2015	مبلغ الاستثمار (دج)	مستوى التشغيل
سعيدة	9494	38240786429	20103

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، معطيات سنة 2016، العدد 30، ماي 2017.

تعكس بيانات الجدول أعلاه الدور التمويلي الهام للوكالة سواء من ناحية تشجيع الاستثمار والمقدر بـ 9494 مشروع بسعيدة. ومن ناحية التشغيل فقد بلغت المناصب المستحدثة في إطار هذه المساهمة التمويلية بـ 20103 منصبا بولاية سعيدة.

الفرع الثاني: دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقدم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دعما تمويليا من أجل إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات أو توسيع المؤسسات. وبالرغم من الجهود الحكومية لتوسيع الدعم التمويلي إلا أن مستوى إقبال المؤسسات على هذه الخدمات لا يزال محدودا. فمن بين 3407 مؤسسة بولاية سعيدة لم تبادر أي منها للاستفادة من ضمانات الصندوق. وللإشارة فإن الدعم التمويلي المقدم من طرف الصندوق لا يساهم فقط في تجاوز إشكال ضعف الموارد التمويلية لدى المستثمر وإنما يمتد إلى المساهمة في التشغيل وبالتالي الحد من البطالة[12].

الفرع الثالث: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا تكميليا لما تقوم به مؤسسات الدعم التمويلي بتسهيل الشكليات التأسيسية للمشاريع عند الإنشاء وترقية الاستثمارات

ومتابعة تطويرها حيث نلاحظ من خلال الجدول تطورا في تعداد لمشاريع المصرح بما لدى مصالح الوكالة يفيد بتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بلغ عددها في تاريخ ديسمبر 2016 بـ3407 وأصبحت التسجيلات في السجل التجاري 4512 إلى غاية 2018. والجدول الموالي يوضح دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتاريخ 18 جويلية 2017.

الجدول (6): دور دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الولاية	عدد المشاريع الاستثمارية المصرحة إلى غاية 18 جويلية 2017	القيمة (دج)	مناصب الشغل
سعيدة	495	65610	7335

المصدر: تم إعداده بناء على معلومات تم تصفحها على الموقع الإلكتروني http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/creation-d-entreprise بتاريخ 29 أوت 2019.

المطلب الرابع: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **كلفة رأس المال:**

إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

فبالتوجه إلى ثلاث بنوك (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري) بولاية سعيدة، قصد معرفة السداد للملفات التي وصلت إلى تاريخ استحقاقها. فإن عدد الملفات التي لم تسدد رغم وصولها لتاريخ الاستحقاق من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012 بلغت نسبتها[13]:

- 54% بالبنك الوطني الجزائري؛
- 73% بالبنك الخارجي الجزائري؛

- 68% بالقرض الشعبي الجزائري.

- **التضخم:**

من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل.

- **الإجراءات الحكومية:**

محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والأولويات. فحسب تحقيق مركز الأبحاث CREAD كشف أن مجموع 775 مؤسسة طلبت قروض من البنوك و66% فقط تلقت جوابا بالقبول.

- غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية.

- **مشاكل التموين:**

إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب مشاكل الصرف.

- **ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم حماية المنتوج الوطني:**

تواجه معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا في المنافسة والضغوط من طرف المؤسسات الكبرى.

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي وعقود الملكية.

المطلب الخامس: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحديات العولمة

أصبح من الضروري تأهيل هذه المؤسسات والسعي باستمرار لبناء مركز استراتيجي وتنافسي يضمن لها الصمود أمام التحديات.

الفرع الأول: ترقية مستوى المنتجات وتعزيز المعرفة التكنولوجية

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات وفقا لشهادة الإيزو التي تساعدها على المنافسة في وقت أصبح عنصر الجودة من أهم العناصر التي

تضمن تسويق المنتجات والخدمات، وذلك من خلال التطوير والبحث وليس التقليد فقط.

الفرع الثاني: تطوير الإدارة والموارد البشرية

بما أن أهمية نقل التكنولوجيا وتطويرها فهذا يستلزم يد عاملة مؤهلة، ومن هنا تظهر أهمية الموارد البشرية كعنصر فعال في العملية الإنتاجية والتنظيمية في المؤسسة.

الفرع الثالث: ترقية وضع نظام الأولويات

يعتبر نظام الأولويات أحد أهم عناصر برامج تنمية المؤسسات الصغيرة ففي ضوء هذا النظام يجب تحديد كل المنتجات والعمليات الصناعية ذات الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، وكذلك الموقع الذي يفضل إقامة هذه الأنشطة فيها لمنحها فرصة أكبر للنجاح.

الفرع الرابع: تسهيل الحصول على التمويل

يجب على الدول إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة في ظل شروط سهلة وميسرة للإقراض تتماشى مع قدرة هذه الصناعات على الوفاء بذلك.

خاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة وبالغة الأهمية والتأثير على مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وهي البديل الذي طال انتظاره لإنقاذ الاقتصاد الوطني من التراجع الاقتصادي. فارتفاع عددها في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يشير إلى تميزها بسهولة التسيير والتحكم فيها وسهولة تكيفها ومرونتها، وهذا ما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة.

حيث أصبحت من أهم الدعائم التي ترتكز وتستند عليها الحكومات في مواجهة ظاهرة البطالة التي تخيم على كل اقتصاديات الدول. أين يعد سبب لجوء الحكومات لمثل هذا النوع من المؤسسات هو إثبات قدرتها على تقليص معدلات البطالة المرتفعة عن

طريق استحداث مناصب الشغل. فليس هذا فقط بل أيضا لفعاليتها ودورها الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذلك لما لها من مميزات إيجابية كمرونة القدرة على الإبداع والابتكار كما أن هذه الخصائص تساهم في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية في بيئتها مقارنة بمؤسسات أخرى. ومن هذا المنطلق يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات الآتية:

- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة؛
- تشجيع الاستثمارات وإعادة توجيهها بما يتوافق مع خصوصية كل منطقة وطبيعة التركيبة السكانية؛
- تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب عمل دائمة؛
- تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع؛
- إعطاء الأولوية لخريجي الجامعات وأصحاب الشهادات؛
- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعطاء الأولوية أيضا لأصحاب التجارب في قطاع الخاص؛
- التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء ولاية سعيدة، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي الذي تتميز به كل بلدية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

ج - القوانين:

1- المادة 5 من القانون رقم 02/17 التوجيهي **لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، المنشورة في 11 جانفي 2017.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، التخصص مصارف إسلامية، 2003.

ب- الأطاريح والمذكرات الجامعية:

1- عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004،

2- سليمان ناصر، **عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،
محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، التخصص مصارف إسلامية، 2003،

3- محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2007.

4- عبد القادر يحي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

5- أمينة رقراقي، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص حوكمة الشركات، مدرسة الدكتوراه إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

6- معاريف محمد، طاوش قندوسي، **واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية السعيدة**. 2013.

ج- المقالات في المجلات:

1- عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان .2018

2- علي يونس، خالد نهاد، **دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق للمدة 2006-2015: الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أنموذجا**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3، أوت 2017.

المراجع باللغة الأجنبية:

Gregory N. MANKIW, Traduction de la 5ème édition Américaine par jean HOUARD, 3ème édition, de Boeck Université, Bruscelles, 2003.

---

[1]. عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004، ص: 11.

[2]. سليمان ناصر، **عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 02.

[3]. المادة 5 من القانون رقم 02/17 التوجيهي **لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المؤرخ في 10 جانفي 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، المنشورة في 11 جانفي 2017.

[4] عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018، ص: 219.

[5] محمد عبد الحميد محمد فرحان، **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل**، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، التخصص مصارف إسلامية، 2003، ص: 20.

[6] علي يونس، خالد نهاد، **دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق للمدة 2006-2015: الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أنموذجا**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3، أوت 2017، ص: 622.

[7] عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براشن، مرجع سبق ذكره، ص: 228.

[8] Gregory N. MANKIW, Traduction de la 5ème édition Américaine par jean HOUARD, 3ème édition, de Boeck Université, Bruscelles, 2003, P : 42.

[9] محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2007-2008، ص: 32.

[10] عبد القادر يحي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص: 06.

[11] أمينة رقراقي، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص حوكمة الشركات، مدرسة الدكتوراه إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص: 214.

[12] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[13] معاريف محمد، طاوش قندوسي، **واقع آليات تمويل المشاريع الاستثمارية بالجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية السعيدة**. 2013، ص: 48.